بيان

منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان

تدين استهتار النواب الصارخ باقتراح تخصيص كوتا جندرية في الانتخابات النيابية

١١ تشرين الأول ٢٠٢١

في ضوء الأحداث الأخيرة التي انطوت على رفض جماعي من جانب البرلمانيين المنتمين إلى مختلف الكتل السياسية لمناقشة اقتراح تخصيص كوتا جندرية تقدّمت به النائبة عناية عز الدين، ونتيجة لهذا الاستهتار الصارخ، أكّدت منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان استيائها الشديد نتيجة التدهور المستمر في الخطاب المتعلق بحقوق النساء وتمثيلهنّ على الساحة السياسية.

إنّ النساء اللبنانيات لا يزلن يعانين من رفض عنيف لمنحهنّ حقوقهنّ وحرياتهن الأساسية التي طال انتظارها. والتجاهل الصريح لاقتراح القانون ورفض مجرّد مناقشته، إضافةً الى غياب الإرادة السياسية للوفاء بالوعود التي قطعت بشأن العمل على مأسسة وقوننة التدابير الإيجابية والكوتا المخصصة للنساء، يتطلبان تدخلاً فورياً.

إن قضايا المرأة ليست ثانوية ولا يجوز لأعضاء البرلمان الاستخفاف بها. والتمثيل الضعيف للمرأة في البرلمان لا يجوز أن يكون القاعدة ولم يعد من الجائز الاستمرار على هذا النحو. إنّ اعتماد الكوتا الجندرية في السياق اللبناني لا يشكل ضمانة تمثيلية فحسب، بل هو أيضا وسيلة أساسية لعكس الاتجاهات التاريخية لاستبعاد النساء عن السلطة ومراكز صنع القرار في لبنان.

هناك عوائق متعددة لا تزال تواجه النساء وتمنعهنّ من تولي مناصب في الحياة السياسية والعامة. لذلك، تبدو الحاجة إلى إصلاح السياسات التمييزية القائمة منذ عقود، وتنفيذ سياسات تتماشى مع المعايير العالمية للمساواة الجندرية، وتطبيق حلول قريبة وبعيدة المدى.

في بلد يعجّ بالحصص الطائفية والمناطقية التي تتغلغل في مختلف جوانب حياة النساء، فإن حرمان المرأة من حصة جندرية ينمّ عن تبنٍّ وقح لازدواجية المعايير.

إن السلوك الكاره للنساء لدى السياسيين والذكورية السامة اللذين شهدناهما خلال جلسة اللجان النيابية المشتركة، إضافة إلى محاولات إذلال وتهميش المرأة اللبنانية هو مؤشر على أن هناك حاجة ملحة لكسر الأنماط والحواجز الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعيق المساواة الجندرية.

واللافت، أنه لا يفوّت أعضاء البرلمان اللبناني فرصةً للتباهي بذكوريتهم من خلال الإدلاء بتصاريحهم الشوفينية والاستمرار في السيطرة على مفاصل حياة النساء كافة من خلال تهميش مشاريع واقتراحات القوانين التي تسهم في إحداث تغيير إيجابي. وهم يقومون باستخدام القضايا النسوية واقتراح قوانين داعمة للمرأة بما فيه تلك الداعية لاعتماد الكوتا، عندما يكون ذلك مناسباً لتلميع صورتهم، ثم يتراجعون عنها عندما يصب ذلك في مصالحهم.

إنّ منصة المجتمع المدني النسوي تدين هذه التصرفات، لأنّها تقوّض القيم الديمقراطية الأساسية القائمة على مشاركة الجميع في السياسة وتنكر على النساء اللبنانيات حقّهن في الوصول إلى المناصب العامة. وعلاوة على ذلك، فإنها تشكل انتهاكاً للاتفاقيات الدولية التي تعهّد لبنان بتنفيذها وتتعارض مع الدستور الذي يضمن تكافؤ الفرص.

ويدعو أعضاء المنصة المجتمع المدني النسوي الدولة اللبنانية إلى احترام التزاماتها بموجب الاتفاقيات والصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية المستدامة 2030 بما فيها الهدف الخامس، وقرار مجلس الأمن 1325. وإننا لن نقبل سوى بمساحة عادلة ومنصفة للمرأة في المجال السياسي.

إضافةً إلى ذلك، تدعو منصة المجتمع المدني النسوي المجتمع الدولي إلى إدراج قضية المساواة والمشاركة الهادفة للمرأة كشرط أساسي لأي مساعدة مالية قد يقدمها للحكومة اللبنانية، ولا سيما تلك المخصصة لإجراء الانتخابات النيابية لعام 2022.

كما تناشد المنصة جميع الناخبين، ولا سيما النساء، في حال عدم إقرار الكوتا الجندرية في البرلمان، مقاطعة أولئك الذين يحرمونهم من حقوقهم السياسية الأساسية وعدم التصويت لهم/نّ.

الموقعات/ون:

- منظمة أبعاد
- جمعية أبناء صيدا البلد
- جمعية الجليل التنموية
- المنتدى العربي لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
- المؤسسة العربية للحريات والمساواة
- معهد أصفري للمجتمع المدني والمواطنة
- مركز الأعمال والقيادة الشاملة للمرأة
- جمعية النجدة الإجتماعية
- جمعية بيتي
- مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي
- جمعية دار الأمل
- درج
- جمعية فيمايل
- منظمة خمسون خمسون
- الشبكة الوطنية للميثاق العالمي للأمم المتحدة
- حلم
- مركز جمانة حداد للحريات
- عدل بلا حدود
- منظّمة كفى عنف واستغلال
- خطيرة
- الرابطة اللبنانية لسيدات العمل
- الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا
- جمعية تنظيم الأسرة في لبنان للعمل على التنمية وتمكين الأسرة
- مدنيات
- تحالف م
- الحركة الاجتماعية
- الجمعية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- جمعية المرأة الخيرية
- مركز ريستارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
- مؤسسة الصفدي
- نواة للمبادرات القانونية
- جمعية العناية الصحية
- المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية
- الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
- التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
- منظمة النساء الآن لأجل التنمية
- الدكتورة حليمة القعقور
- الدكتورة لينا داعوق- أويري
- السيدة عبير شبارو
- السيدة ديانا أبو عباس

منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان مؤلّفة من 50 منظمة حقوق النساء وناشطات وناشطين في العمل النسوي، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجمعهم في أعقاب انفجار 4 آب. وقد أصدرت المنصّة ميثاق المطالب النسوية الموحّدة لوضع قضايا المرأة في صلب خطة الاستجابة للانفجار. ومنذ ذلك الحين، قام أعضاء وعضوات منصة المجتمع المدني النسوي بعدة جهود تهدف إلى المناصرة والمساهمة في تطوير خطط الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار لبنان، فضلا عن الاجتماع بممثلي المجتمع الدولي والمانحين والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لاطلاعهم على أولوياتهم ومطالبهم النسوية.